مرحلة عقد الخمسينات.

ولو انتقلنا من المنحى الفكري ـ العقائدي والسياسي الى المنحى الواقعي، وقمنا برصد سائر المتغيرات الرئيسة في الساحة اللبنانية الداخلية، وخصوصاً من حيث استتباب الامن، واستيعاب الجيش اللبناني للعديد من أفراد الميليشيات المتعدّدة مع اعادة تأهيلهم جنوداً في جيش وطني قوي موحّد، والبدء بمسيرة الاصلاح والاعمار والاقتصاد، وعودة الروح الى الحياة الثقافية (وليست هذه كلها سوى عناوين سريعة)، لتساءلنا من جديد: أما آن الأوان لفتح الملف الفلسطيني ـ اللبناني؟

يحتوي هذا الملف على ثلاثة شؤون مختلفة، هي الشؤون السياسية والامنية والمدنية. فاذا كان ممكناً للعلاقات السياسية الرسمية ان تنتظر، هل بامكان القضايا المدنية والمعيشية الملحّة في المخيمات ان تحتمل المزيد من الانتظار؟

من المنطلقات الانسانية والمنطقية قد يتبادر الى الذهن ان فتح ملف الحقوق المدنية والقضايا المعيشية أسرع وأيسر من فتح الملف السياسي أو الملف الامني، غير ان النتيجة التي يمكن التوصل اليها، في النهاية، مخالفة لمثل هذا التوقع، فالملف المدني هو الأصعب، والترابط بين هذه الملفات كلها عامل بارز من عوامل التأجيل؛ ولما كان شرح الاسباب للمسائل اللاانسانية أو اللامنطقية ـ بحكم تداخل العديد من العوامل المختلفة ـ لا يمكن ان يكون الاّ متشعباً، فلا سبيل هناك لاستخلاص الحل من غير رؤية شاملة، بل لا سبيل حتى للاجابة عن أسئلة في منتهى البساطة، كالسؤال التالي: كيف يتمّ التنسيق والتخطيط المشترك بين الفريقين على المستويات العليا أو الدبلوماسية بتفاهم ومحبة، إنْ في لقاءات واشنطن أو في لقاءات بيروت وبيت مري، ولا يتمّ التفاهم والاتفاق على فتح مدرسة قرب مخيم ما؟ لا سبيل الى الاجابة عن ذلك كله من دون رؤية شاملة، ونكتفي، في هذا المجال، بالتوقف عند أبرز المحطات.

وكما توصلنا، بداية، من خلال عرض العموميات في النواحي الدولية والاقليمية واللبنانية والفلسطينية والقانونية، وكذلك عرض المبادىء القومية والسياسية التي بات الفريقان يتلاقيان من حولها، ان الطريق أمام اعادة فتح الملف اللبناني ـ الفلسطيني غير مسدود، ولا بدّ ان تساهم هذه المحطّات التفصيلية المتشعبة، أدناه، في القاء الضوء على طبيعة الهواجس أو المخاوف لدى الفريقين، ولا بد من ازالة هذه المخاوف من أجل اجتياز مسافة «الميل» الاخير:

○ لما تدفّقت الهجرة الفلسطينية نحو الاقطار العربية المجاورة، خلال الاحداث الدامية في العامين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، كان من أهمّ أسبابها المجازر التي قام بها الصهيونيون (وهذا ممّا جعل الهجرة في واقع الامر على أربع موجات). فالهجرة، إذاً، كانت اضطرارية، فضلاً عن ان الظروف الصعبة لم تكن تسمح للاجىء رب الأسرة في اختيار البلد الذي سوف يأويه وأسرته. ولما كان لبنان، جغرافياً، بلداً تربطه بفلسطين حدود برية، كما انه لما كانت موانىء صور وصيدا من أقرب الموانىء الى حيفا ويافا، فقد كان أمراً طبيعياً ان يصل الى لبنان أعداد كبيرة من اللاجئين.

○ وفقاً للاحصائيات الرسمية التي قامت بها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) العام ١٩٥١، كان في لبنان ١٠٦٨٠٠ لاجىء[٥]. وفي تقديرات مصادر أخرى مسؤولة، ان العدد أكبر من هذا، وذلك لعدم تسجيل البعض أسماءهم في سجلات الوكالة، لأسباب متعددة، من أهمها الشعور لدى هؤلاء بأن هجرتهم مؤقتة، فضلاً عن ان المقتدرين منهم ما كانوا بحاجة الى خدمات الوكالة. والرقم الاكثر تداولاً كان، في البداية، نحو مئة وعشرين الفاً من مجموع نحو ثلاثة أرباع